

## الباب الثالث

**الخصخصة : مآلها... وما عليها!!**

obeikandi.com

## الفصل الأول

### إيجابيات الخصخصة

- للخصخصة إيجابيات معينة ، ولها سلبيات أيضاً ، ويمكن تلخيص ذلك في ضوء بعض المعطيات ، مثل :
- هناك بعض الأهداف الاقتصادية للخصخصة ، أهمها :
  - محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
  - القضاء على الاحتكار والتكتلات الاقتصادية .
  - الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
  - إنشاء وإدارة الأنشطة الخاصة بتكوين البنى الأساسية .
- وهناك بعض الأهداف السياسية ، أهمها :
  - تأكيد استقلال وسيادة الدولة في العهد الأولي للاستقلال .
  - ضمان ولاء إدارة النشاط الاقتصادي لأهداف التنمية وتحقيق الصالح العام .

وهناك بعض الأهداف الاجتماعية ، أهمها :

- تقريب الفوارق بين الدخل والثروات .

- التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة .

- خلق فرص للعمل .

- التدريب .

لكن السؤال الملحّ : أين يكمن العيب : في سوء استخدام

هذا المفهوم أم في تطبيقه ؟

أي إذا كانت هذه هي أهداف القطاع العام ، فلماذا نرى

- وفي كثير من الأحيان - نتائج سلبية لذلك ، هل العيب في

الأهداف ، أم العيب في الأداء ؟!

بداية لا بدّ من الاعتراف - ومن خلال الوقائع والمعطيات -

بأن هناك ضعفاً في أداء القطاع العام ، قياساً مع الأداء في

القطاع الخاص ، ويورد الدكتور غسان قلعوي بعض الأمثلة

التي توضح الفكرة ، مثلاً :

تؤكد بعض الدراسات أن تكلفة تشغيل الحافلات العامة

(الباصات) التي تديرها الحكومة من خلال مؤسساتها

العامة ، كانت تزيد - في إنكلترا - عن مثيلاتها مما يدار من قبل

القطاع الخاص بنسبة تقترب من الضعف .

كما تشير بعض الأبحاث التي تضمنت بعض الإحصاءات عن البلدان النامية إلى أن متوسط العائد في القطاع العام .

في تايلاند - مثلاً - تراوح بين ٧٥,٢٪ إلى ٣٪ مقابل ٩٪ في القطاع الخاص في منتصف الثمانينيات .

وفي الهند تراوح المتوسط المذكور بين ٢٪ إلى ٣٪ مقابل ٩٪ إلى ١٢٪ في القطاع الخاص في الفترة المشار إليها تقريباً .

وفي كينيا نجد أن العائد على رأس المال المستثمر في القطاع العام لم يتجاوز ٤٪ .

وكمثال من واقعنا العربي نجد أنه في القطر المصري مثلاً يوجد ١١٦ شركة قطاع عام ، نصفها خاسر والنصف الآخر رابح وأن المحصلة النهائية لنتائج نشاط مؤسسات القطاع العام خسارة بلغت ٢٢٩ مليون جنيه مصري عام ١٩٨٧ م .

وذلك مقابل ٥٦٩ شركة خاصة رابحة ، بلغت أرباحها حوالي ١٥٤ مليون جنيه بمتوسط للعائد يقترب من حدود ٨٪ .

ولكن لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار مسألة مفادها : أن ضعف أداء القطاع العام لا يعود إلى مفهومه أو طبيعته بقدر

ما يعود إلى الظروف التي اكتنفت تطبيق هذا المفهوم في معظم الدول النامية .

وأهم الظروف التي تقف عائقاً أمام تحسين أو تطوير أداء القطاع العام ، هي :

- ظروف السياسة العامة ، والأوضاع الاقتصادية الكلية التي انعكست على أداء المؤسسة العامة .

- الخلل في تنظيم وحدات القطاع العام .

لكن مع ذلك كله ، فهناك مزايا إيجابية لعملية التخصيص ، يقابلها محاذير وسلبات يمكن إجمالها بما يلي :

مزايا إيجابيات التخصيصه :

١- تحسين الأداء والإنتاجية : وذلك من خلال تعريضها للمنافسة والبعد بإدارتها عن قيود التدخل الحكومي .

٢- تهذيب الشطط في القطاع العام : بحيث يتناول التخصيص إصلاح عيوب الإدارة والأداء .

٣- التخفيف من أعباء الحكومات : وذلك من خلال تخليص الحكومة من أعباء الأداء الضعيف والخسائر التي تتكبدها بعض المؤسسات العامة .

٤- تحقيق مزايا الإدارة الخاصة : كالحّد من التدخل في

اتخاذ القرارات في إدارة المؤسسة بعد التخصيص ، وتقاضي العمال والموظفين أجوراً أعدل ، والارتباط بعوامل السوق التجاري والمالي ، وإحلال إشراف ورقابة المساهمين ذوي المصلحة الذاتية محل إشراف ورقابة موظفين بيروقراطيين لا مصلحة مباشرة لهم .

٥- إذكاء روح المنافسة في الاقتصاد الوطني : مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في إنجاز الأعمال .

٦- تشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية : وذلك باجتذاب ثقة المستثمرين الوطنيين المقيمين في الخارج ، وتعزيز رغبتهم في الاستثمار داخل بلادهم ، كما أنه يشكل حافزاً رئيسياً وعاملاً مطمئناً للشركات الأجنبية يدفعها إلى الإقدام على استثمار رؤوس أموالها في البلدان المضيفة .

٧- تقليل البيروقراطية الحكومية والروتين في تقديم السلع والخدمات .

٨- وكذلك فهي قد تحقق للسياسيين مزايا جديدة ، منها : زيادة حجم العمليات والتوسع ، والإبداع ، والتقدم التكنولوجي .

\* \* \*

obeikandi.com

## الفصل الثاني

### سلبيات الخصخصة

لدى التمحيص والمقارنات يلاحظ أن القطاع العام يتمتع بعدة مزايا ، منها :

١- من الأسهل على الأفراد الحصول على الوظائف في القطاع العام .

٢- وجود القطاع العام يأخذ في الاعتبار التوجهات العقائدية والسياسية .

٣- الدخول المتزايد في عملية الخصخصة ، يزيد من تعرّض القطر لمخاطر تجارب جديدة لا تعرف خصائصها أو تعقيداتها بعد .

٤- خشية صانع القرار السياسي من العواقب غير المحمودة لعملية الخصخصة ؛ التي قد تنعكس على موقعه والقوى السياسية التي أتت به إلى سدة الحكم .

٥- وجود عقبات بوجه تسريع الخصخصة ، وذلك بسبب

القدرة الاستيعابية المحدودة للسوق المالية الناشئة .

ويتبين بوضوح بعض المخاطر والسلبيات لعملية  
الخصخصة ، منها :

أ - إن تحويل بعض المؤسسات العامة ذات الاحتكار  
الطبيعي إلى القطاع الخاص ، مع استمرارها في وضعها  
الاحتكاري ، قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح جمهور مستهلكي  
السلع والخدمات المنتجة من قبل تلك المؤسسة ؛ على شكل  
رفع أسعار تلك السلع والخدمات المنتجة .

ب - إذا لم تقترن هذه العملية بإصلاح تشريعي وإداري  
واقتصادي ، ولم تتجه النية بإخلاص وثبات نحو مثل هذا  
الإصلاح ، فإنها قد لا تحقق أهدافها ، بل قد تؤدي العملية  
في مثل هذه الأحوال إلى نتائج عكسية أو نكسات اقتصادية .

ج - إن عمليات بيع ونقل الملكية يجب أن تتم بوعي  
كامل ، وبأسلوب إداري سليم ، يضمن سلامة تلك العمليات  
وبعدها عن الفساد .

د - إذا لم تقترن العمليات باستمرار اضطلاع الحكومة  
بالاستثمار الاجتماعي ، فإنها قد تؤدي إلى إغفال المصالح

العامة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني ، فالبحث العلمي والتطوير ونقل التقنية وتطوير بعض المناطق أو الاهتمام ببعض القطاعات والأنشطة ، كل ذلك يقتضي استمرار الجهود الحكومية إلى جانب جهود القطاع الخاص .

هـ - إذا لم تنظم الدول الإسلامية وجود الشركات متعددة الجنسيات واستثمارها لأموالها داخل بلادها ، فسينتهي بها الأمر إلى استنزاف قدراتها الاقتصادية .

و - إن الاعتماد على القطاع الخاص بشكل واسع ، وبالأخص في القطاعات الاستراتيجية ، قد ينجم عنه انكشاف خارجي أوسع ، ويؤدي إلى زيادة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني .

ز - إذا لم يتم إعادة تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام ؛ الذي سيتم تحويله إلى القطاع الخاص ، سيكون هناك نوع من البطالة .

ح - لم يثبت حتى الآن تحسّن الكفاءة نتيجة نقل الملكية فقط ، بل جاءت الكفاءة نتيجة التعرّض لعوامل المنافسة والسوق..... ، لذلك فمن الخطورة التركيز على بيع المؤسسات العامة تحت إلحاح ضغوط توفير الموارد

للموازنة ، أو التخفيف من أعباء الدين الخارجي<sup>(١)</sup> .

إذا :

هناك إيجابيات للخصخصة ، وهناك سلبيات ، فإذا كان الهدف هو الوصول إلى وضع أحسن ، فلا بدّ من تلافي تلك السلبيات والمحاذير ، والاتجاه نحو الأمور التي تؤدي إلى مزيد من الإيجابيات ، مثل :

- يجب أن يكون هناك إجماع وطني على مضمون الخصخصة ، وخاصة ما يتعلّق بالنقابات العمالية .

- ويجب أن تكون هناك شفافية في مراحل الخصخصة كافة ، وذلك كيلا تكون عملية الخصخصة عرضة للشك ، لأن هذا يؤدي إلى تشتيت الإجماع الوطني .

- سلامة معايير اختيار المشروعات المنوي تخصيصها ، أي أن تكون القطاعات هي بطبيعتها تجارية وتنافسية ، ولا يجوز احتكارها من قبل الدولة .

- توفر البيئة التشريعية اللازمة لطمأنة المستثمر إلى أن

---

(١) وعندها يكون الحال كما قال الشاعر :

إذا ما قضيتَ الدين بالدين لم يكن قضاءً، ولكن كان غرماً على غرم!!

الأرضية القانونية لن تكون عرضة للتغير .

- وجود إطار قانوني سليم لحماية المستهلك من جهة أسعار الخدمات التي تؤديها هذه الشركات والمؤسسات المخصصة<sup>(١)</sup> ، وإعداد مجموعة من الضوابط لمنع الاحتكار واستغلال ، وتوفير المنافسة الشريفة التي تعتبر من الدعائم الأساسية لاقتصاديات السوق ، ورفع الفاعلية الاقتصادية .

- وجوب مراقبة من سيملك هذه الشركات المخصصة ، إذ من يضمن لنا أن اليد التي تديرها تريد المصلحة العامة ؟

- وجود سوق مالية نشطة ومتطورة للتداول بأسهم وسندات الشركات المخصصة .

- تأليف لجان متخصصة تشرف على عملية الخصخصة ، وذلك تحسباً لأي تخبط قد يحدث ، فتكون النتيجة إخفاقاً لا مثيل له .

ومن الأمثلة الواضحة على سلبات الخصخصة ما حدث في اليابان ، حيث تم تسريح ما يقارب من ( ٢٩ ) ألف عامل ، وذلك عند خصخصة شركات خطوط السكك

---

(١) للتوسع يراجع : فقه ترشيد الاستهلاك ، للدكتور المؤلف : ٣٧ - ٤٣ .

الحديدية القومية ، وهذا الرقم يمثل تقريباً ثلث القوة العاملة فيها!

وتبرز هذه المشكلة - تسريح العمال - أكثر عندما يُراد تخصيص الشركات المنخفضة الكفاءة ، والتي تضخم عدد العاملين فيها بحيث أصبح لا يتناسب مع احتياجات العمل فيها .

وقد رسم المختصون أهم أساليب علاج سلبات الخصخصة ، خاصة ما يتعلق بالعمال ، وذلك من خلال ما يلي :

١- الحوار البناء مع العاملين ، وخاصة مع نقابات العمال .

٢- مشاركة العاملين في الملكية : ففي بريطانيا قامت الحكومة بإعطاء كل عامل عدداً من الأسهم المجانية ، سهمين مقابل كل سهم يشتريه العامل .

٣- شراء العاملين للشركة : وذلك بهدف استثمارهم فيها .

٤- التقليل من النتائج العكسية على العاملين : وذلك من خلال التعويضات والمكافآت للعاملين ، وخاصة الذي

يتقدّمون طوعية للتقاعد ونحو ذلك .

٥- تحمّل الحكومة تكاليف العمالة الفائضة : ففي غينيا مثلاً ، قامت الحكومة بإلحاق العاملين الذين تمّ تسريحهم من الشركات الصناعية في أجهزة خدمتها المدنية ، كخطوة مؤقتة لحين توفير فرص عمل لهم أخرى .

٦- إعطاء العاملين المتقاعدين طوعية أو المسرّحين مبلغاً محدداً مقطوعاً .

٧- الحصول على التزام المشتري بالاحتفاظ بالعمالة الحالية<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

---

(١) للتوسع في هذا الباب يراجع :

الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء للدكتور محمود صبح : ٧٦-٦٩ ، القطاع العام إلى أين للدكتور غسان قلعوي : ١٢٠-١٢٣ ، الخصخصة لمحمد أوانج - مرجع سابق - : ٦٩-٧٧ ، الخصخصة ( التخصيص ) للقاضي أنطوان الناشف : ١٦٧-١٧٩ ، في ظل سياسة الخصخصة - مرجع سابق - : ٢٩-٣١ ، هذه هي خطايا الخصخصة السبع لأحمد سيف النصر : ٤٦ .